مشروع تحديات الانتقال في سوريا

ورقة مناقشة (19)

التنافس على القبائل في شمال شرق سوريا

نيكولاس إيه هيراس، معهد دراسات الحرب

مركز جنيف للسياسات الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست في عام 1995، بعدد أعضاء قدره 53 دولة عضوًا، لغرض رئيسي هو تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. يتولى مركز جنيف للسياسات الأمنية تدريب المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين والضباط العسكريين وموظفي الخدمة المدنية الدولية وموظفي المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين.

مشروع تحديات الانتقال في سوريا

مشروع متعدد الأطراف للحوار والبحث يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، وعودة اللاجئين، وإعادة الإعمار. يدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع معهد الجامعة الأوروبية والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السويسرية للسلام "سويس بيس".

المحررون:

عبد الله إبراهيم، باحث رئيسي في المشروع

تامر بدوي، باحث مساعد

المؤلف

نيكولاس إيه هيراس

نيكولاس إيه هيراس هو مدير العلاقات الحكومية في معهد دراسات الحرب. وتبوء سابقًا منصب مدير برنامج أمن الشرق الأوسط في معهد دراسات الحرب، المضطلع بمسؤولية الإشراف على ملفات أفغانستان والعراق وتنظيم الدولة الإسلامية وسوريا. وقبل الانضمام إلى معهد دراسات الحرب، كان هيراس زميلًا في شؤون أمن الشرق الأوسط لدى مركز الأمن الأمريكي الجديد وأحد كبار المحللين في مؤسسة جيمس تاون، ومسؤولًا عن الأبحاث والتحليلات المتعلقة بالعراق وتنظيم الدولة الإسلامية وسوريا، من بين قضايا أخرى تتعلق بأمن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل/ الصحراء الكبرى. كما كان هيراس باحثًا مشاركًا في جامعة الدفاع الوطني الأميركية حيث عمل في مشروع تابع للقيادة المركزية الأمريكية شمل تتبع ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. وهو يمتلك خبرة واسعة في مجال البحوث الميدانية في دراسة القبائل العربية وعلاقات القبائل مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في الميدان في الشرق الأوسط، بما في ذلك العراق والأردن ولبنان وتركيا وسوريا. وقد قدم هيراس إحاطة لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين بقبائل أران، والعراق، وتنظيم الدولة الإسلامية، وسوريا، بما في ذلك الحكومة الأمريكية، والجيش الأمريكي، ومنظمات دولية، ومنظمات غير حكومية دولية، وشركات دولية تزاول أعمال تجارية في الشرق الأوسط.

الأفكار المعبر عنها تخص المؤلف وحده ولا تخص الناشر أو جمعية المؤلفين.

نُشرت في أكتوبر/ تشرين الأول 2020

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية

مقدمة*

إن شمال شرق سوريا مجزأ وتحت سيطرة مختلف القوى التي تسعى جميعها للحصول على دعم القبائل العربية المحلية. ومن بين أولئك الذين يسعون إلى إفساد الوضع الراهن نظام الأسد وحليفتاه (روسيا وإيران)، وتركيا ووكلاؤها المتمردون السوريون، وتنظيم الدولة الإسلامية - وكلهم يسعون إلى تعطيل الوضع بدوافع مختلفة، ومع ذلك يعملون جنبًا إلى جنب. ومن بين أولئك الذين يسعون إلى الحفاظ على الوضع الراهن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، وقوات سوريا الديمقراطية (قسد). وغالبًا ما يكون كسب دعم القبائل وتحالفها عملية متعلقة بالمعاملات تسعى خلالها القبائل إلى الحصول على الدعم المالي المباشر والاستثمار المجتمعي، وفرص العمل، والدعم العسكري، والاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها الخاصة. وفي الوقت الحالي، تعتقد معظم الجماعات القبلية المحلية أن النظام الهش الذي تحميه الولايات المتحدة في شمال شرق سوريا يوفر أمنًا ومؤنًا أفضل من البدائل التي يقدمها نظام الأسد وحليفتاه أو تركيا ووكلاؤها المتمردون السوريون. ومع ذلك، لا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يشكل تهديدًا لجميع القوى المعنية في شمال شرق سوريا، وهو المفسد الرئيسي الذي يسعى إلى تهيئة الظروف للعودة إلى النظام القديم الذي تأسس في ظل الخلافة الإقليمية لتنظيم الدولة في الفترة من 2014 إلى 2019.

العمل عن طريق القبائل ومعها ومن خلالها لتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية

القبائل في شمال شرق سوريا "مفتتة"، مما يعني أن معظم الجماعات القبلية في شمال شرق سوريا صغيرة، ومقيدة جغرافيًا، وغير قادرة على حشد أكثر من عدة مئات من الأشخاص للحرب في أي وقت من الأوقات. ورغم أن هناك بعض القبائل، بل وثمة عدد قليل من الاتحادات القبلية (قبائل متعددة انضوت تحت مظلة القرابة)، التي بإمكانها حشد ما يصل إلى الآلاف من الأشخاص للحرب، إلا أن كثير منها يعاني من تفكك القيادة. وكان هذا التفكك أمرًا واقعًا قبل بدء الانتفاضة السورية وما تلاها من حرب أهلية، رغم أن تنظيم الدولة الإسلامية قد زاد من تفاقمها.

والقدرة على الحشد هي المسألة الرئيسية بالنسبة إلى الأطراف المتعددة الضالعة في شمال شرق سوريا، ومن ثم فإن تحديد زعماء القبائل الذين يحظون بالاحترام ويمتلكون الإمكانية الأعلى للحشد هو أمر حيوي. وقد واجهت الولايات المتحدة هذا التحدي عند مواصلة حملة مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا وواجهت صعوبة جمة في حشد القبائل الخاضعة لقيادة مفككة. فعلى سبيل المثال، تتكون اتحادات قبيلتي العقيدات والبقارة في محافظة دير الزور من عدة قبائل مختلفة تنقسم إلى قبائل فرعية تمتلك قيادة وعلاقات مختلفة مع مختلف القوى في المنطقة. كما أن اتحاد قبيلة العفادلة في محافظة الرقة يشبه أيضًا العقيدات والبقارة في سياق مشابه.

وتختلف المشاكل بين قسد والقبائل من منطقة إلى أخرى في شمال شرق سوريا، لكن القاسم المشترك هو الحكم الذاتي. وفي بعض المناطق، بخاصة في محافظة دير الزور وجنوب محافظة الحسكة، تريد القبائل التي لديها أكبر قدر من المشاكل مع قسد أن تتمتع بمستوى أكبر من الاستقلالية وأن تدير شؤونها الخاصة وفقًا لعاداتها، مع الحفاظ على أفراد القبائل المسلحين المحليين والسيطرة على الموارد المحلية لأنفسهم. وتريد هذه القبائل موارد من قسد لإعادة بناء مجتمعاتها المحلية والاحتفاظ بسلطة صنع القرار المحلية، حتى وإن كانت تلك السلطة تتعارض مع جهود قسد والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وفي هذه الحالات، يجرى التساهل مع الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا حينما تمثل نهرًا من الموارد لهذه القوى القبلية وحينما لا تطلب الإدارة الذاتية الكثير من الجماعات القبلية المحلية. وعندما لا يكون الأمر كذلك، فإن المشاكل تعقب ذلك، وهو ما

* هذه الورقة مترجمة عن إسهام للمؤلف منشور باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للسياسات الأمنية.

حاولت الولايات المتحدة وقسد تجنبه عند التأهب للمعركة الرامية إلى الاستيلاء على العاصمة المزعومة لتنظيم الدولة الإسلامية في الرقة.

كانت وحدات حماية الشعب ذات الأغلبية الكردية (وحدات حماية الشعب، القوة الأساسية لقسد التي توفر أيضًا القيادة والسيطرة للمنظمة) قد استعانت بمجموعات قبلية أصغر حجمًا في المناطق الحدودية السورية التركية الشمالية في محافظات الحسكة والرقة وحلب قبل تشكيل قسد في أكتوبر/ تشرين الأول 2015. وقد حددت حملة الاستيلاء على الرقة ملامح توسع نطاق سيطرة قسدعلى الأراضي خارج المناطق الأساسية ذات الأغلبية الكردية في شمال سوريا. وقد كان مكتب التوعية القبلية التابع لقسد المحرك الرئيسي لهذا الجهد، وقد جرى إنشاؤه في إطار التأهب لمعركة الرقة. وقد استخدمت قسد مكتب التوعية القبلية على نطاق واسع للتعامل مع الجماعات القبلية المحلية في جميع أنحاء محافظة الرقة. وقبل الاستيلاء على مدينة الرقة من يد تنظيم الدولة الإسلامية في أكتوبر/ تشرين الأول 2017، ركزت قسد والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا على تأمين الدعم القبلي في الريف حول الرقة - بما في ذلك في منبج والطبقة - تمهيدًا للمعركة من أجل المدينة. وكان ثمة هدف واضح وراء هذه الرؤية، وهو بناء دائرة قبلية في المناطق المحيطة بالرقة من جماعات رئيسية (مثل عفادلة الحمرات، وعفادلة العفولة، والنعيم ، والفدعان، والولدة، والهنادي، والتركيم) ودمج القبائل في جهاز الحكم والأمن في المدينة وحولها.

إضافة إلى ذلك، حددت قسد شيوخ القبائل الذين تعتقد أنهم يتمتعون بنفوذ محلي كبير في مدينة الرقة وحولها، والذين يمكنهم تنظيم مسلحي القبائل، والذين سيكونون على استعداد لدعم الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا حتى في مواجهة ضغوط نظام الأسد وحلفائه وتركيا وتنظيم الدولة الإسلامية. ونُظم مجلس الرقة المدني لإدارة جهود تحقيق الاستقرار في المدينة بعد التخلص من تنظيم الدولة الإسلامية، وأسست قسد قوات الأمن الداخلي في الرقة من السكان المحليين وتدربت هذه القوات على يد الولايات المتحدة بغية توفير الأمن في مرحلة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية. وفي الوقت الحاضر، الوضع في الريف حول الرقة مستقر نسبيًا، ولا يزال مجلس الرقة المدني وقوات الأمن الداخلي في الرقة يؤديان المهام المناطة بهما. ومع ذلك، فإن استمرار إعادة الإستقرار إلى الرقة بعد المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية (ما يقدر بنحو 70% من المدينة لا يزال مدمرًا بعد ثلاث سنوات من انتهاء المعركة)، والاضطرابات المحلية المستمرة بسبب نقص الخدمات المحلية الأساسية، والهجمات الدورية ضد الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وقسد (التي تفيد التقارير بوقوف تنظيم الدولة الإسلامية ونظام الأسد والخلايا النائمة المدعومة من تركيا وراءها)، هي تحديات مستمرة. وفي الرقة، يخيم بطء إعادة إعمار المدينة والوضع الأمني الهش على كل شيء.

كما أن محافظة دير الزور هي بمثابة دراسة حالة جيدة للديناميات المعقدة بين الولايات المتحدة والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وقسد والقبائل المحلية. ففي دير الزور، فوضت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا شؤون الحكم والإدارة وتوزيع مواد الإغاثة الإنسانية والأمن إلى مجلس دير الزور المدني ومجلس دير الزور العسكري. ويعتمد هذان المجلسان على دعم القبائل المحلية للتمتع بالشرعية، وتفهم القبائل هذه الدينامية فهمًا تامًا. والاحتجاجات المحلية ضد سيطرة قسد في محافظة دير الزور يحكمها جهود مجلس دير الزور المدني في تفاعلاته مع أعيان القبائل المحلية. ومع ذلك، فإن مجلس دير الزور المدني كثيرًا ما يذعن إلى القبائل المحلية، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق العرف (القانون العرفي القبلي) للتعامل مع المسائل المحلية. ويشمل ذلك تسوية النزاعات على الأراضي والممتلكات، والجرائم البسيطة والخطيرة على حد سواء مثل القتل، وإدارة القضايا الأمنية المتعلقة بمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية السابقين من القبائل المحلية. وهذا الإذعان للعرف يقلل بصورة كبيرة من سلطة مجلس دير الزور المدني على القبائل. ولذلك، غالبًا ما يكون مجلس دير الزور المدني أكثر تأثيرًا على القبائل المحلية عندما يتولى توزيع المساعدات الإنسانية وتنسيق مشاريع تحقيق

الاستقرار، لا سيما مشاريع بناء البنية التحتية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وقسد لاستخدامها في دير الزور.

وفيما يتعلق بأمن دير الزور، تفوض قسد السلطة إلى مجلس دير الزور العسكري لإدارة شؤون الأمن اليومية في المحافظة. ومجلس دير الزور العسكري قوة متعددة القبائل تجند مقاتلين من جميع أنحاء المحافظة من الناحية الشكلية. بيد أنه في واقع الأمر، فإن مجلس دير الزور العسكري هو عبارة عن منظمة تقوم على اتفاق بين بعض أقسام اتحادات قبيلتي العقيدات والبقارة، بخاصة قبيلة الشعيطات وقبيلة البكير، التي يأتي منها قائد مجلس دير الزور العسكري، أبو خولة. وهيمنة هذه القبائل على مجلس دير الزور العسكري تسبب توترات بين المجلس وبعض القبائل المحلية في المحافظة، بخاصة القبائل التي بينها وبين الشعيطات وبكير عمليات أخذ بالثأر. وقد تطورت هذه العداوات خلال الفترة بين عامي 2012-2014 بعد انسحاب نظام الأسد من معظم مناطق دير الزور، وقبل فرض تنظيم الدولة الإسلامية سيطرته على المحافظة.

ولا تزال وحدات حماية الشعب تضطلع بدور قوي في المهام الأمنية في دير الزور، لا سيما في حراسة المنشآت النفطية والسيطرة عليها وشن عمليات عسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية. ومجلس دير الزور العسكري يتمتع بسلطة محدودة نتيجة لوجود وحدات حماية الشعب في دير الزور، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم التوترات مع القبائل المحلية عندما تشن وحدات حماية الشعب ذات الأغلبية الكردية غارات ضد السكان العرب المحليين وتسيطر على منشآت النفط المحلية. وتحد هذه التوترات من قدرة مجلس دير الزور العسكري على جذب المجندين وتزيد من العداء تجاهه بين بعض شرائح السكان في دير الزور.

معارضو الولايات المتحدة وقسد والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في شمال شرق سوريا

تواجه المناطق التي تديرها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في شمال شرق سوريا تحديات كبيرة بسبب التمرد الذي تأججه تركيا، وخلايا تنظيم الدولة الإسلامية، ونظام الأسد وحليفتاه، فضلًا عن رغبة بعض الجماعات القبلية في الحصول على قدر أكبر من السيطرة المحلية. وهذه التحديات تتسم بقدر أكبر من الحدة في محافظة دير الزور. وفي حال انسحاب الولايات المتحدة من شمال شرق سوريا، ستتغير مراكز السيطرة في المنطقة. وسيكون نظام الأسد وحليفتاه في أفضل وضع للتحرك إلى محافظة دير الزور، فضلًا عن معظم جنوب محافظة الرقة ومدينة الرقة. ومن المرجح أن تسيطر تركيا على شمال محافظة الرقة وتحاول الاستيلاء عسكريًا على كامل منطقة الحدود السورية التركية شرق نهر الفرات حتى العراق. ومن المرجح أن يحافظ تنظيم الدولة الإسلامية على حالة من التمرد في جميع أنحاء شمال شرق سوريا، مع وجود شبكات قوية بصورة خاصة في دير الزور.

تنظيم الدولة الإسلامية

يعتمد استمرار بقاء تنظيم الدولة الإسلامية على حدوث فراغ في القيادة والاستقرار من النواحي الاجتماعية والسياسية والأمنية. ورغم أن حالات الفراغ هذه ليست حقيقة واقعة في الوقت الحالي، إلا أنها قد تتشكل عبر شمال شرق سوريا، بغض النظر عمن يسيطر على المنطقة. وينفذ تنظيم الدولة الإسلامية في الوقت الحاضر استراتيجية طويلة الأمد لاستنزاف هياكل الأمن والحكم والإدارة التي يحاول خصوم تنظيم الدولة الإسلامية بناءها بعد إعلان الخلافة. ويحتفظ تنظيم الدولة الإسلامية بشبكة من العملاء في العديد من مناطق شمال شرق سوريا. وتقدر مصادر قوات سوريا الديمقراطية أن ما يصل إلى 2000 مقاتل سوري محلي تابعين لتنظيم الدولة الإسلامية "يعملون سرًا" في جميع أنحاء شمال شرق سوريا ويعيشون تحت حماية عائلاتهم وعشائرهم وقبائلهم. كما تقدر قسد أن تنظيم الدولة الإسلامية لديه ما لا يقل عن 10 آلاف عضو في شبكة دعم يمكنها تسهيل التفجيرات على جوانب الطرق، والاغتيالات، والأنشطة التخريبية مثل حرق المحاصيل واستهداف

المكاتب الإدارية والأمنية بالمتفجرات تحديًا للجهود الرامية إلى مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية.

تركيا

يُعتقد أن المخابرات التركية ترعى الجماعات القبلية العربية لمعارضة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وقسد في جميع أنحاء شمال شرق سوريا. وقد كان تعامل تركيا مع القبائل في شمال شرق سوريا علنيًا وسريًا على حد سواء. ففي العلن، لطالما رعت تركيا مجالس أعيان القبائل في شمال شرق سوريا التي أصدرت إعلانات علنية تعارض فيها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وقسد وتدعو إلى ثورات قبلية ضدهما. وفي السر، يُعتقد أن المخابرات التركية قد رعت شبكات هجوم قبلية ضد الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وقسد، مثل "حركة القيام" التي شنت هجمات ضد مسؤولي الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وقسد في منبج والرقة. وخطوط النفوذ التركية في محافظتي الحسكة والرقة كبيرة، لا سيما المناطق الشمالية من هاتين المحافظتين وفي المنطقة المحيطة بمدينة منبج في محافظة حلب. وغالبًا ما يكون لتركيا نفوذ ضمن فروع القبائل نفسها التي تعمل معها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وقسد بانتظام في هذه المناطق.

ومحادثات الوحدة بين الحزبين الرئيسيين ذوي الأغلبية الكردية في سوريا؛ حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي، تكتسي أهمية في سياق العلاقة بين تركيا، وحكومة إقليم كردستان في العراق، والولايات المتحدة. وتدعم تركيا وحكومة إقليم كردستان المجلس الوطني الكردي وترغبان في توسيع نفوذه في شمال شرق سوريا للحد من قوة حزب الاتحاد الديمقراطي. والمحادثات بين حزب الاتحاد الديمقراطي والمجلس الوطني الكردي ليس لها أهمية تُذكر في المناطق ذات الأغلبية العربية في الرقة ودير الزور. ولا أهمية لهذه المحادثات إلا بقدر ما يمكن أن تؤدي إلى إرساء قناة تفاعل مستقرة بين الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وحكومة إقليم كردستان وأن تضمن بقاء المساعدات الإنسانية والتجارة مفتوحة من إقليم كردستان في العراق إلى المناطق القبلية في شمال شرق سوريا. ومع ذلك، يمكن لتركيا أن تضغط على حكومة إقليم كردستان، لا سيما عائلة برزاني، مغلقة لتلك القناة.

نظام الأسد وحلفائه

عمومًا، يُعتقد أن النظام وحلفائه يسعون إلى تقويض قسد عن طريق تمويل تمرد في المناطق التي تسيطر عليها قسد (الرقة ومنبج ودير الزور) وقلب الجماعات القبلية المحلية عليها. ونظام الأسد لا يمتلك نهجًا متماسكًا للتعامل القبلي العربي في شمال شرق سوريا، رغم أنه يحاول توجيه رسائل عامة إلى القبائل مفادها أن الولايات المتحدة ستغادر سوريا قريبًا وأن النظام سيعود حتمًا إلى السلطة في جميع ربوع شمال شرق سوريا. كما تحاول دمشق مناشدة الكبرياء القومي السوري والعربي لدى القبائل للحصول على دعمها في طرد الأمريكيين "الإمبرياليين" من سوريا وإحباط مساعي الأكراد "الانفصاليين". ولهذه الرسائل بعض التأثير، وثمة أدلة على بذل جهود ترمي إلى تأجيج الخلافات بين قسد والقبائل في دير الزور، وبدرجة أقل في مدينة الرقة، لتوسيع خطوط نفوذ النظام في هذه المناطق.[1]

وثمة خيارات محدودة متاحة أمام نظام الأسد بخصوص التفاعل مع القبائل. فالنظام محدود من حيث حجم الأموال والموارد العسكرية التي يمكن أن يوفرها لزعماء القبائل في شمال شرق سوريا لكسب ودهم بعيدًا عن الولايات المتحدة والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وقسد. ويتفاقم هذا الوضع بسبب العقوبات الأمريكية والدولية المفروضة على نظام الأسد، وانهيار الاقتصاد، والضغط الناجم عن أزمة "كوفيد-19" في المناطق التي يسيطر عليها النظام في سوريا. كما أن النظام، بصورة عامة، ليس محبوبًا بدرجة كبيرة في دير الزور،

[1] إيفا كاهان، "تحذير: روسيا تصعد الأمور في شرق سوريا"، معهد دراسات الحرب، 9 سبتمبر/ أيلول 2020.

وثمة استياء بين القبائل المحلية من الدور القوي الذي تلعبه إيران في المناطق التي يسيطر عليها النظام في المحافظة. وفي بعض المناطق، كما هي الحال في محافظة الحسكة وحول القامشلي، يعتمد النظام على الإدارة التي عيّنها النظام قبل عام 2011 للحفاظ على خطوط النفوذ على قبائل مثل طي وجبور. كما تدعم القاعدة العسكرية الروسية في مطار القامشلي هذا الجهد.

روسيا وإيران تتبنيان نُهُج مختلفة في التعامل مع القبائل في دير الزور. وقد اتخذت روسيا نهجًا أكثر تقليدية في دير الزور، حيث عملت عادة على حشد مقاتلي القبائل المحليين للقتال من أجل النظام. وتستثمر إيران بكثافة في دير الزور، بما في ذلك برامج التوعية المباشرة للسكان القبليين المحليين حيث تعمل أحيانًا من خلال النظام، وأحيانًا أخرى تتجاوزه. ويدير الإيرانيون مراكز ثقافية في محاولة لكسب النفوذ على السكان القبليين المحليين، وقد سعت إلى حشد الميليشيات القبلية في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام في المحافظة. ويعمل الشيخ نواف البشير، وهو أهم زعماء القبائل الداعمين للنظام في اتحاد قبيلة البقارة، بفاعلية لتأسيس ميليشيات مدعومة من إيران في دير الزور. وعلاوة على ذلك، حوّل الإيرانيون امتداد المحافظة من مدن الميادين إلى البوكمال إلى منطقة أمنية حصرية للحرس الثوري الإسلامي، وشمل ذلك بناء قاعدة صواريخ ذات حماية كبيرة بالقرب من البوكمال.[2] وتحتفظ عدة ميليشيات شيعية عراقية مدعومة من إيران بحامية في هذه المناطق من المحافظة لدعم إيران، وبالتبعية، ولكن بصورة فضفاضة لا أكثر، نظام الأسد.

الخلاصة

الولايات المتحدة وشريكاها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وقسد هم حاليًا أكثر الجهات الفاعلة فعالية في شمال شرق سوريا في مناشدة القبائل المحلية. والدعم الأمريكي ضروري للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وقسد لمواصلة مهمة تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية في المناطق القبلية في شمال شرق سوريا. والوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني المحلي في هذه المناطق القبلية تشوبه الهشاشة والتوتر ويتفاقم جراء الدمار الناجم عن الحرب وأزمة "كوفيد-19" المتفشية. وعلاوة على ذلك، فبدون القوة العسكرية الأمريكية، لا سيما "الدرع الجوي" الفعلي الذي توفره القوات الجوية الأمريكية ضد هجمات نظام الأسد وحلفائه وتركيا، ستكون قسد في وضع عسكري غير مواتٍ. وحتى عندما يحل التوتر بين الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وقسد والقبائل، نتيجة للقوة المالية والعسكرية التي تستخدمها الولايات المتحدة، غالبًا ما يجرى التخفيف من حدة هذه التوترات. ومع ذلك، لا تزال التوترات مستمرة في جميع أنحاء المناطق ذات الأغلبية العربية في شمال شرق سوريا، وخاصة في دير الزور. وسيواصل نظام الأسد وحلفائه وتركيا وحتى تنظيم الدولة الإسلامية السعي إلى تقويض النظام الجديد الذي تعمل الولايات المتحدة والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وقسد على إقامته في مناطق واسعة من شمال شرق سوريا، وتدميره إن أمكن. بيد أنه ما لم تُختار الولايات المتحدة الانسحاب عسكريًا من سوريا، فمن المرجح أن يستمر الوضع الراهن إلى أجل غير مسمى.

[2] كيرا روشنباخ، "إن تغلغل إيران في البنية التحتية الاستراتيجية لسوريا يهدد توازن الردع في الشرق الأوسط"، مشروع التهديدات الحرجة، 13 يوليو/ تموز 2020.